

الندوة القومية حول هجرة العمالة العربية غير المنظمة

" المشاكل و الحلول

المملكة المغربية

خلال الفترة من 26 إلى 27 نوفمبر / تشرين الثاني 2012

كلمة معالى السيد / أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الخبراء الأجلاء

سيداتي وسادتي الحضور

بداية يسعدني أن أسجل شكري وتقديري لجميع الحاضرين ومن خلالكم للدوائر والجهات العربية التي تمثلونها ولاستجابتكم الكريمة لدعوتنا والمشاركة في أعمال أنشطة المنظمة هذه والتي نأمل منها أن تكون بعض الأدوات الهامة لتفعيل دور مكاتب التأهيل والتوجيه المهني ومكاتب التشغيل وتأدية رسالتها الحيوية في مساعدة الأفراد للالتحاق بالمهن والوظائف التي تتناسب مع قدراتهم أو مساعدتهم لإلحاقهم بمراكز التدريب المناسبة لإمكاناتهم بالإرشاد والتوجيه يصاحب الفرد في كافة مراحل حياته سواء الدراسية أو المهنية وفي هذا لإطار لابد من التأكيد على ماأوردته الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في مجال تفعيل الدور الهام للإرشاد والتوجيه المهني ومكاتب التشغيل من خلال :

- 1- توفير خدمات التوجيه المهني في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي واستخدام مختلف وسائل الإعلام والمعلوماتية لتحقيق ذلك .
- 2- تشجيع الجامعات على إقامة معارض تشغيل فعالة تجذب أصحاب المؤسسات الإنتاجية والشباب على نطاق واسع وإقامة معارض تشغيل وطنية من فترة لأخرى وتوثيق الصلات مع المؤسسات الإنتاجية قدر الإمكان .
- 3- نشر مكاتب التشغيل جغرافيا وتطويرها من خلال توفير القوى الوظيفية اللازمة لها وتدريبها ودعمها بالإمكانات المادية واستخدام وسائل المعلومات والاتصال الحديثة في عملها لتمكينها من أداء مهامها .

4- الوصول إلى ترابط وظيفي مع مؤسسات الإنتاج ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال بهدف تنمية فرص التشغيل والتنسيق مع مؤسسات التدريب المهني الرسمية وغير الرسمية لتوجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل .

السيدات والسادة ...

على الرغم من أن قضايا التشغيل أصبحت تتصدر أولويات خطط التنمية في أغلب الدول العربية ورغم ما تبذله من جهود للحد من تفاقم معدلات البطالة فإن أسواق العمل العربية تشهد على تباينها العديد من التحديات العامة التي تمثل تهديداً للاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي بما في ذلك الدول المستقبلة للعمالة بسبب تزايد البطالة بين مواطنيها وعدم مواكبة جهود التنمية للنمو المتسارع لقوة العمل، حيث يقدر احتياج المنطقة العربية إلى أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة، وقد أوضحت الدراسات المتخصصة أن عدم توافر المعلومات الخاصة بسوق العمل يؤثر على متخذي القرار في التعامل مع مشاكل البطالة بطرق فعالة وتقديم معالجات من خلال الواقع العملي لتلك الأسواق .

وفي إطار جهود المنظمة لإنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل باعتبارها أحد المشروعات الأساسية للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي اعتمده وأقرته القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت عام 2009 وأكدت عليه القمة الاقتصادية بشرم الشيخ 2011، وبفضل تعاون برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند) مع المنظمة ومساهمته في مشروع إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، فقد أرتأت المنظمة عقد ورشة تنسيقية تجمع كبار المتخصصين في مجال معلومات وإحصاءات سوق العمل استنادا الى ان المعلومات المطلوبة لإدارة سوق العمل هي معلومات ناتجة عن جهود تعاونية من جهات متعددة لتحقيق قدر من التجانس والترابط بين ما تنتجه من معلومات للإستفادة منها، فمن خلال متابعة التغيرات التي جرت وتجرى في عدد من البلدان العربية من احتياجات سلمية ومطلبية وفئوية مشروعة تحولت إلى ثورات شعبية شاملة تفاعلت

مع بعضها بتلقائية رغم تباين الظروف السياسية ومستويات الدخل بين بلد وآخر، أكدت على أن هذه الاحتجاجات تجمعها هموم مشتركة تمثلت فى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتفشى ظاهرة الفقر واستفحال البطالة والتهميش وإحباط الشباب وفقدانه أمل الحصول على فرصة عمل كريمة إضافة إلى غياب المشاركة بقدر من الحريات العامة والنقابية وضعف أو انعدام آليات الحوار الاجتماعى أو التعامل بجدية لتحسين شروط وظروف العمل والحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل اللائق بالرغم من تصدر هذه الشعارات للخطب السياسية والوعود المقدمة من المسؤولين فى مختلف مواقع القرار ..

الحضور الكرام ...

لم تكن التغييرات التى تطورت فى بعض الدول العربية وارتفاع سقف مطالب شعوبها بالرغم من الاستخدام المفرط للقوة وتساقط الضحايا وإزاحة وإسقاط أنظمة عديدة، مفاجأة بالنسبة لمنظمة العمل العربية التى كانت تراقب عن كثب درجة الاحتقان الذى سبق الأحداث فقد استشعرت المنظمة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأطلقت تحذيرات متكررة من انعكاسات الأزمة المالية العالمية وتفشى الفساد واللامبالاة لقضايا العمل ودخول المنطقة العربية إلى مرحلة يسودها عدم اليقين وتفشى الفقر وارتفاع معدلات البطالة وما يشكله ذلك من مخاطر على الأمن القومى العربى وهكذا تقدمت المنظمة بمقترحات حلول لمشكلات البطالة وصلت بها إلى أعلى الهرم وهى القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية فى الكويت عام 2009 والتى اعتمدت فيما اعتمدت الفترة (2010 – 2020) عقدا عربيا للتشغيل إضافة إلى المشاريع الستة المنبثقة عن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية والتي أكدتها القمة العربية الاقتصادية الثانية (شرم الشيخ، 2011) ..

غير أن إجراءات التنفيذ والاهتمام الجدي لتلك القرارات والمشاريع ضلت تعاني البيروقراطية الإدارية والطلبات التعجيزية لمزيد من الدراسات التى لا زلنا

نصارح للتغلب عليها من خلال الاتصال المباشر بصناع القرار لتلافي ما يمكن تلافيه من نقص حاد في فرص التشغيل وتدني خطير لمستوى الأجور والحماية الاجتماعية .

وما هذه هاتين الورشتين اللتين تنظمهما منظمة العمل العربية وعلى هذا المستوى الفني الرفيع إلا واحده من الإجراءات التي تعمل منظمة العمل العربية على متابعتها بهدف التوصل لحلول جذرية لمعالجة قضايا التشغيل والحد من البطالة من خلال :

- 1- تقليل التفاوت بين المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد وبين مختلف فئات القوى العاملة من حيث التنمية وفرص التشغيل .
- 2- التعريف بمشروع إنشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والترويج لها .
- 3- التعرف على التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية وتحديد مسئولية الأطراف المشاركة في كيفية نشر نموذج الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل على المستوى القطري وزيادة إسهامات الجهات القطرية المختلفة .
- 4- مواكبة تطور استخدام تكنولوجيا الاتصالات ونظم معلومات سوق العمل في بناء وتحليل إحصاءات العمل والتباحث حول طرق وآليات تحديث بيانات الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- 5- منح القطاع الخاص من خلال تنظيمات أصحاب الأعمال في التجارة والصناعة والزراعة دورا يتناسب مع مسئولياته في التنمية والتشغيل وإشراكه في وضع السياسات ووضع النظم والقوانين ذات العلاقة بشروط وظروف العمل وتحديد أولويات التنمية .
- 6- تعبئة الموارد المالية لدعم المنشآت الصغرى، والصغيرة والمتوسطة على أسس اجتماعية واقتصادية وظروف عمل لائقة .

7- تفعيل التعاون بين منتجي ومستخدمى البيانات الإحصائية لدى أطراف الإنتاج والأجهزة الإحصائية المركزية .

8- اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعى البناء منهاجاً ملزماً فى العلاقة بين أصحاب العمل وأشكال التنظيم النقابى المعتمدة من جهة وبينهما والحكومة من جهة ثانية ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة ثالثة.

فى الختام أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح والتوصل إلى أفضل الحلول المناسبة لتذليل أية صعوبات أو معوقات قد تعترض تنفيذ ما تتوصلون إليه من توصيات، مؤكداً لكم دعم منظمة العمل العربية للتعاون الدائم مع أي جهد وطنى أو عربى يهدف إلى توفير جميع متطلبات فرص التشغيل بشكل عام وتشغيل الشباب على وجه الخصوص .

<< والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته >>

أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية